المحور الرابع: مناخ الاستثمار في الجزائر

المحاضرة التاسعة

اولا: ماهية مناخ الاستثمار

لقد لقي تحسين المناخ الاستثماري اهتماما واسعا في الآونة الأخيرة من طرف الدول، نظرا للأهمية الإستراتيجية الذي يلعبه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

1. **مفهوم المناخ الاستثماري:** هناك مجموعة من التعاريف نذكر اهمها:

هو : "مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سلفا تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة وأخرى نامية ".

وهو عبارة عن:" مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الإدارية والقانونية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين."

ويرى البعض أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة من سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع، حيث أن مناخ الاستثمار يتضمن كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية، وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي، وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه ، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة.

من خلال هذه المفاهيم، نستطيع أن نقول أن مناخ الاستثمار هو مفهوم "مركب" ومتطور، يشير إلى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية – مادية أو بشرية–، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، و قد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة، وتكون غير ذلك في فترة أخرى.

2. **المبادئ الأساسية لمناخ الاستثمار:** تتمثل المبادئ الاساسية التي تساهم في خلق مناخ استثماري ملائم في الشروط التالية:

1.2 شرط الشفافية والتناسق: يقتضي أن تكون المعلومات المتعلقة بالإستثمار متوفرة و منتظمة، وبدون تمييز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين الحصول عليها و الإستفادة منها، و يتطلب هذا الشّرط تحقيق ما يلي:

1.1.2 مبدأ حرية الاستثمار : يضمن تحقيق إستثمار معين عمومي كان أو خاص، محلي أو أجنبي وذلك في إطار احترام التشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصحة العمومية و المحيط والمستهلك .

2.1.2 مبدأ عدم التّمييز : يضمن أن تكون المعاملة نفسها بين كافة المستثمرين، و ذلك من حيث الحقوق و الواجبات المرتبطة بالاستثمار، إن إقامة نظام خاص لتشجيع الإستثمار في إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب تغطية معيارين أساسيين وهما:

- ✓ **معيار التّطابق** :يقتضي وجود تناسق بين النظام الخاص بتشجيع الاستثمار (الامتيازات الممنوحة)و بين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النظام .
- ✓ **معيار تلقائية التعاقد** :تم إدراجه قصد ضمان التطبيق السليم والصارم لمعيار التّطابق في إطار إقامة نظام تشجيع الاستثمارات، وللتقليص من العراقيل التالية:
  - الحذر و التّحكيم اللذان غالبا ما يكونان نتيجة للبيروقراطية.
  - ثقل إجراءات التّنفيذ و التّحكيم في حالة وجود نزاعات .

2.2 شرط الحركية: يتعلق أساسا برأس المال و أدرج هذا الشرط لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة و العوائد الناجمة عنها، و يستلزم وضع هذا الشرط عدداً معيناً من المبادئ و هي:

1.2 مبدأ آلية أو تلقائية التحويل : يضمن حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد والأرباح المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي دون ترخيص أو تصريح مسبق، كما يمكن هذا المبدأ رؤوس الأموال من التمتع بالضمانات المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية.

2.2 مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة : يضمن تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوائد ودوامها، و يستوجب تحقيق هذا المبدأ في بلد يعرف مرحلة الإنتقال إلى اقتصاد السوق ما يلي:

- ✓ وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي يشجع على تحقيق القابلية التامة لتحويل العملة مع معدل وحيد.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية و ذلك بغرض ضمان التموين الضّروري لتحقيق و استغلال المشاريع الإستثمارية.
- ✓ إقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية.

3.2 شرط الإستقرار: لهذا الشرط دور بارز في تهيئة العلاقات الإقتصادية و السياسية و حتى الثقافية لبلد ما مع العالم الخارجي، حيث يعنى ضمان الإستقرار السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و القانوني من جهة، و دوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الإستثمار من جهة أخرى.

3. مكونات مناخ الاستثمار :تعرف مكونات مناخ الإستثمار على أنها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقرارته و لكنها تخرج عن سيطرته، وبالتالي فإن مناخ الإستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة.

الشكل رقم(01): مكونات مناخ الاستثمار

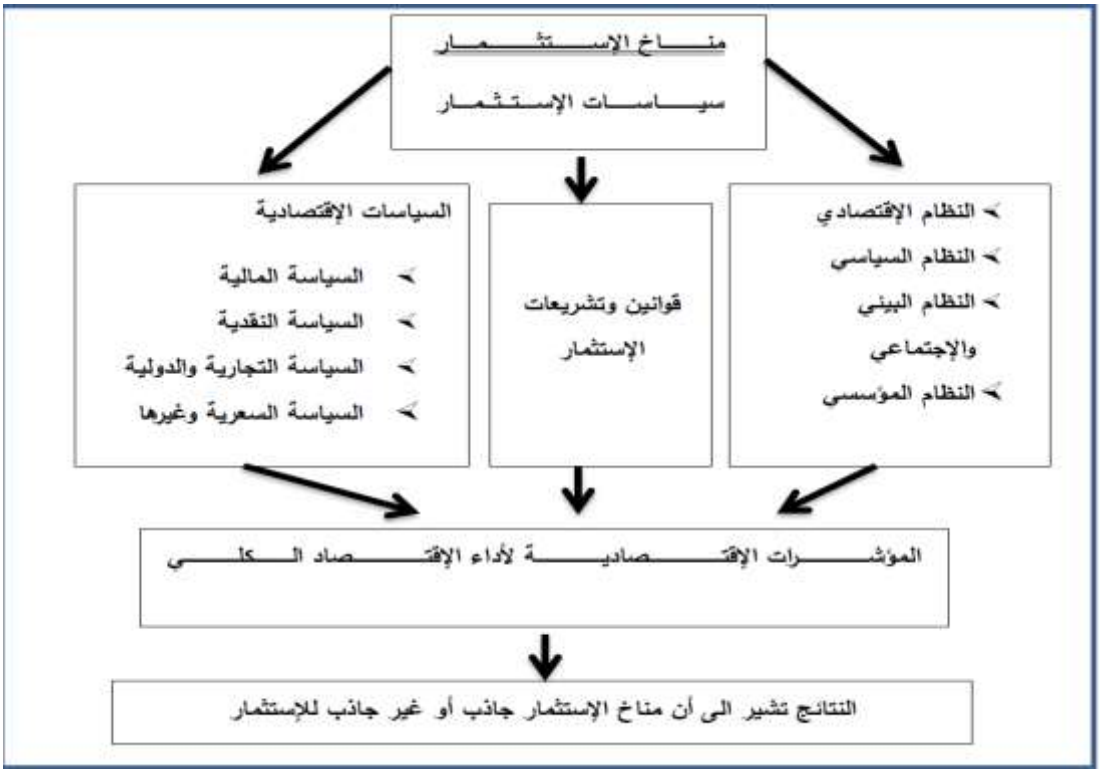

ثانيا: مؤشرات مناخ الاستثمار

لقد ازدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك علاقة قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي.

1. **مؤشر الحرية الاقتصادية:** تم إعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 و يصدر عن معهد "هيرتاج فاونديش "وصحيفة" وول ستريت "سنويا ويقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد و تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، و يستند هذا المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل : السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب راس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والاجراءات ، تمنح هذه المكونات العشرة اوزانا متساوية ، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية كما يلي:

- (80-100): يدل على حرية اقتصادية كاملة .
- (65-79.9): يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (50-64.9): يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.
- (0-49.9): يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

وتعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الإختيار الإقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة، حيث نوضح ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر من بين 180 دولة لسنة 2020 من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (01): تصنيف الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2020

الترتيب	مستوى مؤشر الحرية الاقتصادية	درجة مؤشر الحرية الاقتصادية
169	**مضطهد (انعدام الحرية الاقتصادية)**	**0.469**

2. **مؤشر تقييم المخاطر القطرية:** تهدف الوكالات والهيئات المهتمة بتحليل وتنقيط المخاطر القطرية إلى السماح للمستثمرين بإتخاذ قرارات للإستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على أساس المخاطر التي تواجهها وتوجد مجموعة من المؤشرات مثل **المؤشر المركب للمخاطر القطرية** الذي يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP – الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام1980 و يهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر و قدرته على مقابلة إلتزاماته المالية وسدادها، يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب و مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25 % ومؤشر تقويم المخاطر المالية25 %، والعوامل التي يقيسها المؤشر هي المخاطر السياسية والاقتصادية والتمويلية، ويمكن تقييم المؤشر كما يلي:

- من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا .
- من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة.
- من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة.
- من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة.
- من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

كما نجد مجموعة من الهيئات والمجلات التي تقوم بحساب هذا المؤشر مثل مجلة الانستيتيوشنال انفستور، مجلة اليوروميني، وكالة دان أند براديستريت، المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية كوفاس. وحسب تقرير المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية كوفاس لسنة 2018 فقد تبين ان بيئة الأعمال صعبة في الجزائر وغالبًا ما تكون المعلومات المالية للشركات غير متوفرة وعندما تكون متوفرة غالبًا لا يمكن الاعتماد عليها، تحصيل الديون لا يمكن التنبؤ به. كما يحتوي الإطار المؤسسي على العديد من نقاط الضعف ،و المعاملات بين الشركات تواجه مخاطر كبيرة **وحسب معلم التصنيف المعتمد من المؤسسة تم تصنيف الجرائر بدرجة C.**

الشكل رقم (02):تصنيف الجزائر حسب مؤشر تقييم المخاطر القطرية لمؤسسة كوفاس لسنة 2018

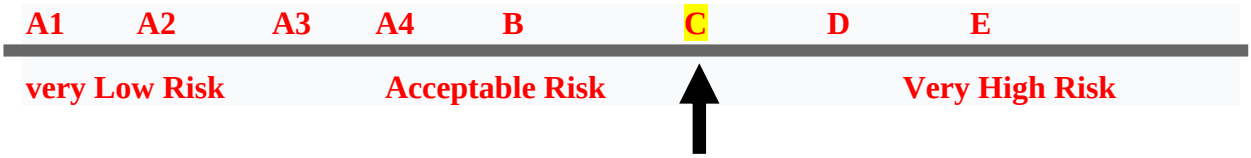

تصنيف الجزائر

3. **المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية :** تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري يتم الحصول على قيمة هذا المؤشر من خلال إجراء محصلة نتائج سياسات اقتصادية تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة وتشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية، حيث يتم تقييم المؤشر يكون كما يلي:

- اقل من 1 عدم تحسن مناخ الاستثمار.
- من 1 إلى 2 تحسن مناخ الاستثمار.
- من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

ويمكن توضيح وضعية المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في الجزائر حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2015 في الجدول الموالي:

الجدول رقم(02) وضعية المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في الجزائر لسنة 2015

وضعية المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية	قيمة المؤشر المركب	درجة مؤشر السياسة النقدية	مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي
تحسن في مناخ الاستثمار	1	0	0	3

4. **مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد :** تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في تقرير الإستثمار الدولي لعام 2001 ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود القطر في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي و خلق وظائف في سوق العمل، وفي تقرير سنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مكون من مؤشرين مقارنين

:الأول مؤشر الأداء للإستثمار الأجنبي الوارد ، والثاني مؤشر الإمكانات للإستثمار الأجنبي الوارد، يحسب مؤشر الأداء بـ:

$$\frac{\text{حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر /تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا}}{\text{إجمالي الناتج المحلي للقطر /إجمالي الناتج المحلي العالمي}}$$

أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى 8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحمي الإجمالي، متوسط دخل الفرد ، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ،عدد خطوط الهاتف، حجم إستهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير من الدخل الوطني نسبة الملتحقين بالدراسات العليا من السكان ،تصنيف القطر السيادي.

وحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2018 فقد كانت قيمة مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار بالنسبة للجزائر بـ 34 نقطة بينما متوسط هذه القيمة للدول العربية بلغ 41 نقطة وبذلك احتلت الجزائر المرتبة 86 عالميا بينما متوسط ترتيب الدول العربية كان 68 عالميا.

5. **مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية:** هو مؤشر مركب يستخدم لقياس استعدادية وقدرة الإدارات الوطنية لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة ، حيث تقوم ادارة الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهي الوكالة الرائدة في تكوير الحكومة الالكترونية باصدار تقارير لدراسات استقصائية حول الحكومة الالكترونية منذ سنة 2003 ، حيث تم اصدار 9 تقارير اخرها كان سنة 2018 ، حيث تتضمن هذه التقارير نتائج القياس السنوي لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية للدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي يبلغ مجموعها 193 دولة ويعتبر هذا المؤشر صورة مباشرة عن مدى تطور الحكومة الالكترونية في الدولة، حيث تتوزع الدول كما يلي:

- اعلى من 0.75: مستوى مرتفع جدا.
- من 05-0.75: مستوى مرتفع.
- من 0.25-0.5: مستوى متوسط.
- اقل من 0.25 : مستوى منخفض.

حيث يتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية تضمنت مؤشر خدمة الإنترنت ومؤشر البنية التحتية للاتصالات ومؤشر رأس المال البشري، حيث نوضح ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر لسنة 2018 من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم(03): تصنيف الجزائر حسب مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لسنة2018

الترتيب	مستوى مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية	مؤشر خدمة الانترنيت	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر راس المال البشري
130	متوسط	0.4227	0.2153	0.3889	0.6640

6. مؤشر التنافسية
7. مؤشر الشفافية (الفساد)
8. مؤشر سهولة أداء الأعمال
9. مؤشر التنمية البشرية
10. مؤشر الاداء البيئي

هذه المؤشرات تم التعرض لها بالتفصيل في المحور الثالث من خلال مؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي بالإضافة الى تصنيف الجزائر في كل مؤشر

الجهة المُصدرة للتقرير	اسم التقرير	سنة الإصدار	عدد الدول	درجة الجزائر	ترتيب الجزائر
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تقرير التنمية البشرية(مؤشر التنمية البشرية) Human development report	2018 2020	188 189	1/0,745 1/0.748	85 91
مجموعة البنك الدولي	تقرير ممارسة انشطة الاعمال (مؤشر انشطة الاعمال) Doing business	2018 2020	190 190	100/46,71 48,60/100	166157
المنتدى الاقتصادي العالمي	تقرير التنافسية العالمي(مؤشر التنافسية) Global competitiveness report	2017/2018 2019	137 141	4.07/10 56,3/100	87 89
المنتدى الاقتصادي العالمي	تقرير التنافسية العالمي (مؤشر التعليم العالي والتدريب) Global competitiveness report .Higher education, .training index	2017/2018	137	7/4	92

88 **84**	**100/57.18** **100/44,8**	**180** **180**	**2016** **2020**	**تقرير الاداء البيئي(مؤشر الاداء البيئي)** **Environmental performance index**	**المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعتا يال وكولومبيا الأمريكيتان**
108 110 121	100/24.34 100/42 100/19,48	127 126 131	2017 2018 2020	تقرير الابتكار العالمي (مؤشر الابتكار العالمي) The global innovation index	المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهدINSEAD
102	100/4.67	193	2017	تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (مؤشرات الاتصالات) Measuring the information society report	الاتحاد الدولي للاتصالات
106 104	100/35 100/36	180 181	2019 2020	تقرير الشفافية العالمية (مؤشر مدركات الفساد) Corruption perceptions index	منظمة الشفافية العالمية
80 80	100/24.7 100/24.7	137 137	2017 2019	تقرير الريادة وادارة الاعمال والتنمية(مؤشر الريادة في ادارة الاعمال والتنمية) Global entrepreneurship and development index	المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية

معهد ليجاتوم	تقرير معهد ليجاتوم (مؤشر الرخاء العالمي) Legatum prosperity index	2017 2020	149 167	100/50.28 57,87/100	116 108
شبكة الحلول المستدامة	تقرير شبكة الحلول المستدامة (مؤشر السعادة العالمي) World hapiness index	2017 2019	155 156	100/5.872 100/5,005	53 100